تظاهرات جحيم «تموز» في العراق

أحمد ضيف الله

تتصاعد معاناة العراقيين في جميع أنحاء العراق مع الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة التي تتجاوز خلال بعض أيام أشهر الصيف الـ«٥١» درجة مئوية، والتي تترافق مع رطوبة عالية وانخفاض حاد في ساعات التغذية الكهربائية إلى أقل من عشر ساعات في اليوم، ما يجعل من شهري تموز وآب جحيماً لا يطاق.
وعلى مدار سنين، أخفق جميع الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الكهرباء في إدارة ملف الطاقة، حيث تولى مسؤوليات مفاصل هذا القطاع بعض الشخصيات غير الكفوءة وغير النزيهة، الذين أتت بهم أحزابهم، وفق نظام المحاصصة المعمول به في جميع المواقع الرسمية الحكومية. ورغم التوقيع على الكثير من العقود الاستثمارية للنهوض بهذا القطاع، التي بلغت بحسب الأرقام المتداولة نحو ٥٠ مليار دولار. لم يُلاحظ أي تحسن ملموس في الواقع الكهربائي. فقد سجل القطاع الكهربائي فشلاً وفساداً فاضحين، متمثلاً في التعاقد على محطات توليد لا تتناسب مع الأجواء العراقية الحارة، أو شراء قطع غيار بمبالغ طائلة، تبين فيما بعد أنها غير مطابقة للمواصفات، أو التعاقد مع شركات غير متخصصة أو وهمية لصيانة محطات الطاقة وأبراج نقل الكهرباء، إضافة إلى الاستهداف الممنهج لمحطات توليد الطاقة ومنظوماتها من محولات وأبراج نقل الكهرباء عالية التوتر من المجموعات الإرهابية المختلفة، وتنظيم داعش لاحقاً، منذ سقوط نظام صدام حسين وحتى تاريخه. وقيام القوات الأميركية «قبلاً» عند بدء عمليات احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ بالتركيز على شل وتدمير المنظومات الكهربائية بكاملها.
إن محافظة البصرة التي تُعد العاصمة الاقتصادية للعراق، تضم أضخم الحقول النفطية في العراق، التي تذكر بعض الإحصاءات أنها تشكل نحو «٨٠ بالمئة» من واردات العراق المالية النفطية، فضلاً عن خمسة موانئ تجارية نشطة «أم قصر، أبو فلوس، البصرة النفطي، المعقل، خور الزبير»، ومنفذين حدوديين بريين مع إيران والكويت، تَدر جميعها أموالاً ضخمة للموازنة العامة. ومع ذلك تعاني المحافظة إهمالاً حكومياً واضحاً وغريباً، حيث يعاني نصف سكانها الفقر، نتيجة البطالة وإيقاف التعيينات في معظم المؤسسات الحكومية منذ ثلاثة أعوام بسبب المواجهة العسكرية مع تنظيم داعش في العراق، وكذلك انعدام فرص العمل في الشركات النفطية الأجنبية رغم كثرة عددها في البصرة ومناطق الجنوب العراقي عموماً، لاستقدامها عمالاً أجانب.
وما زاد على ذلك تردي خدمة التيار الكهربائي، حيث يحتاج العراق إلى ٢٣ ألف ميغاوات لضمان عدم انقطاع التيار الكهربائي عن مدنه، على حين ينتج هو ١٥,٧ ألف ميغاوات من الكهرباء. وقد تفاقمت أزمته مؤخراً عند قيام إيران بقطع خطوط الطاقة التي كانت تزود بها المحافظة على وجه الخصوص، والعراق عموماً في السادس من تموز الحالي، والبالغ حجمها ١٢٠٠ ميغاوات، بسبب ارتفاع احتياجات إيران من الطاقة خلال شهر تموز الجاري، وفق تصريح وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان، ومع ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة بشكل لا يطاق، ارتفعت أيضاً نسبة الملوحة في مياه شط العرب إلى مستوى غير مسبوق، بسبب الانخفاض الكبير في منسوب مياه نهري دجلة والفرات، ما تسبب في أزمات خانقة في توافر مياه الشرب العذبة، والمياه المعدة للاستخدامات العامة، الخالية من الملوحة.
كل تلك الأسباب وغيرها من سوء الخدمات العامة في الصحة والطرق والنظافة، وتفشي الفساد المالي والإداري في الدوائر الحكومية عامة، أدى إلى اندلاع الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية الغاضبة في محافظة البصرة في الـ٨ من تموز الحالي، التي كانت في بداية الأمر عفوية ولم تتعد العشرات، إلا أنها سرعان ما امتدت إلى باقي المحافظات الوسطى والجنوبية مثل ميسان وذي قار والقادسية وبابل والنجف وكربلاء والمثنى وواسط، إضافة إلى العاصمة بغداد، لتماثل المعاناة فيها، على مدى أسبوعين، وليتراوح المحتجون فيها بين بضع مئات إلى بضعة آلاف في هذه المدينة أو تلك، قبل أن تخف تدريجياً، وتتجه نحو التهدئة بعد وساطات قادتها الحكومة مع شيوخ عشائر ورجال دين. فالتظاهرة «المليونية» التي جرت الدعوة إليها في الـ٢٠ من الشهر الجاري، لم تكن أعداد المتظاهرين فيها كبيرة، قياساً بحجم الدعوات والتحشيد التي قامت بها تنسيقيات التظاهرات في المحافظات العراقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
إن سرعة الحوارات والمفاوضات التي جرت بين وجهاء تلك المحافظات والحكومة التي ساعدت في اتخاذ بعض الإجراءات الإسعافية وأثمرت كما يبدو عن نتائج أدت إلى احتواء الأزمة.
إن أبرز الدوافع والأسباب التي شكّلت محرّكاً لتظاهرات المحافظات العراقية، هي الكهرباء والماء بشكل أساس، حيث اعتاد العراقيون التظاهر كل صيف احتجاجاً على انقطاع الماء والكهرباء. فقد سبق أن شهدت المحافظات الوسطى والجنوبية بما فيها بغداد في الـ٢٤ من تموز ٢٠١٥ تظاهرات عنيفة، احتجاجاً على سوء خدمات الكهرباء. تكررت في الـ٧ من آب ٢٠١٥. كذلك شهدت بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية في الـ٧ من تموز ٢٠١٦، تظاهرات مماثلة قادها التيار الصدري، استمرت لغاية الـ٩ منه. ثم عادت التظاهرات الاحتجاجية على سوء الخدمات العامة والفساد مرة أخرى برعاية التيار الصدري الجمعة ١٥ تموز ٢٠١٧، والجمعة ٢١ من الشهر ذاته. إلا أن التظاهرات والاحتجاجات الأخيرة كانت أكثر دموية وعنفاً من سابقاتها، إذ إن عدد القتلى منذ انطلاق التظاهرات لغاية الـ٢٢ من تموز الجاري في وسط وجنوب العراق بلغ ١٣ متظاهراً، إضافة إلى أن عدد الجرحى بلغ ٧٢٩ بينهم ٤٦٠ من القوات الأمنية و٢٦٩ جريحاً من المتظاهرين، كما اعتقلت القوات الأمنية ٧٥٧ متظاهراً أُطلق سراح أغلبهم خلال اليومين الماضيين، إضافة إلى تعرض ٩١ مبنىً حكومياً وسكنياً وسيارات إلى الأضرار نتيجة لذلك.
إن العامل المشترك في التظاهرات والاحتجاجات، هو شهر تموز، شهر الـ«جحيم» الذي لا يُطاق كما اعتاد العراقيون تسميته، الشهر الذي شهد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالمملكة العراقية الهاشمية التي أسسها الملك فيصل الأول تحت الرعاية البريطانية، وهو الشهر ذاته الذي شهد أيضاً الانقلاب الذي أطاح بنظام حكم الرئيس عبد الرحمن عارف، بقيادة أحمد حسن البكر، ونائبه صدام حسين في الـ١٧ من تموز ١٩٦٨.
إن الاحتجاجات، وعلى الرغم من أن شعاراتها ركزت على النواحي المعيشية المطلبية، إلا أن قيام بعض المتظاهرين برفع شعارات المطالبة بإلغاء العملية السياسية برمتها، وإلغاء الدستور، والتحول من نظام برلماني إلى نظام رئاسي! والأخرى المعادية إلى إيران، بدت خارجةً عن السياق بشكل فظ، إضافة إلى أن قيام بعض المتظاهرين باقتحام مقار حكومية خدمية وحزبية وإحراقها، إضافة إلى تعطيل مرافق حيوية كمطار النجف، وعرقلة سيارات الإطفاء عن أداء واجبها، دعم ادعاءات الجهات الرسمية الأمنية بوجود «مندسين» لخلق الفوضى والانفلات الأمني في المحافظات الوسطى والجنوبية على وجه الخصوص، وبأن هناك تغلغلاً سياسياً حزبياً لتحريكها بهذا الاتجاه أو ذاك.
وما يلفت النظر أن مقار الأحزاب التي طالها الحرق، هي من المنضوية في قوات الحشد الشعبي التي قاتلت تنظيم داعش، ما يمكن أن يدعم «شبهة التدخل الخارجي»، ما استدعى قيام رئيس الوزراء حيدر العبادي بزيارة مقر هيئة الحشد الشعبي في بغداد في الـ١٦ من تموز الحالي.
إن الولايات المتحدة الأميركية التي أعلنت دعمها لـ«التظاهرات السلمية التي تشهدها بعض المحافظات العراقية»، وعن «تفهمها لحاجات العراقيين»، بحسب تصريح الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر نويرت في الـ١٩ من تموز الحالي، وجدت في هذه التظاهرات المطلبية، فرصة سانحة للدفع بالنشطاء المتخرجين من منظماتها المنتشرين في عموم المناطق العراقية إلى الميدان، بهدف تصدير شعاراتهم الخاصة، لتتداخل الهتافات المطالبة بالخدمات والإصلاح مع الهتافات السياسية الخارجة عن السياق العام، فالولايات المتحدة الأميركية لا تجد ضيراً في تغذية أي تحرك ترى أنه من الممكن أن يضيق على الحضور الإيراني في العراق، وخاصة بعد أن نجحت الكيانات السياسية الشيعية الفائزة في الانتخابات النيابية الأخيرة: سائرون والفتح والنصر وتيار الحكمة، في الإعلان الشهر الماضي، عن تحالفها معاً، لتشكيل الكتلة الكبرى القادرة على تسمية رئيس الوزراء المقبل، ما خيب الآمال الأميركية والخليجية المراهنة على عكس ذلك.

«قسد» تقدمت في بادية دير الزور.. واشتبكت مع الاحتلال التركي في الحسكة.. وإضراب ضدها في منبج

مدفعية الجيش تدك الدواعش في السوسة

إضراب عام وإغلاق للمحلات التجارية بسبب انتهاكات مسلّحي «قسد» بحق المدنيين في منبج أمس (عن الإنترنت)

الوطن- وكالات

دكت مدفعية الجيش العربي السوري مواقع مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في قرية السوسة بريف دير الزور الشرقي، بينما تقدمت «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في بادية المحافظة الشرقية قرب الحدود العراقية، وسط أنباء عن قيامها باحتجاز بعض العائلات هناك.
بموازاة ذلك شهدت مدينة منبج بريف حلب الشرقي إضراباً عاماً ضد ممارسات «قسد»، في وقت استمر فيه الفلتان الأمني في إدلب الخاضعة لسيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.
وتعرضت مواقع داعش في بلدة السوسة بريف دير الزور الشرقي ليل الثلاثاء لانفجارات عنيفة، ناجمة عن استهداف قوات الجيش، بحسب مواقع الكترونية معارضة.
من جهة ثانية، تمكنت «قسد» من التقدم في بادية دير الزور الشمالية الشرقية، والسيطرة على منطقة الفليطح بالإضافة إلى عدد من آبار النفط المتواجدة في المنطقة، والتي كانت خاضعة لسيطرة التنظيم، وسط أنباء نقلتها مواقع معارضة عن احتجازها نحو ١٥٠ عائلة غالبيتها الساحقة من عوائل مسلحي التنظيم.
وأعلنت «قسد» عبر معرفاتها الرسمية، أنها تقدمت على ثلاثة محاور متجهة جنوباً على الخطوط الموازية للحدود السورية- العراقية من جهة والمتاخمة لنهر الخابور من جهة أخرى.
وقالت: إن سيطرتها تمددت ما يقارب ٣٥ كيلومتراً جنوباً متجهة إلى أقصى جنوب الفرات، لتكون المسافة التي قطعتها من بلدة الدشيشة حتى آخر نقاطها ١٠٠ كيلومتر، مع تأمين الحدود مع العراق.
وبذلك يبقى لتنظيم داعش جيب صغير على الحدود مع العراق، وانطلق منه في الأشهر الماضية بعدة هجمات استهدفت مواقع «قسد» في الريف الشرقي لدير الزور.
وقال القيادي هوكر المنضوي في «قسد»: إن «حملة عاصفة الجزيرة مستمرة في مرحلتها الأخيرة، حتى الوصول إلى أقصى جنوب الفرات».
يأتي ذلك بعد تأكيد قائد العمليات المدنية في «التحالف الدولي» الجنرال الفرنسي فريديريك باريزو، أن «الجهاديين يسيطرون حالياً على منطقة بطول ٣٠ كيلومتراً وعرض ١٠ كيلومترات».
وبحسب ما نقلت وكالة «فرانس برس» أعرب باريزو في مؤتمر عبر الهاتف لصحافيين في وزارة الدفاع الأميركية عن أمله في التخلص من هذه القاعدة في الأسابيع المقبلة.
وأضاف: إنه بذلك «لن تتبقّى أي منطقة يمتلكها داعش أو يسيطر عليها داعش»، مشيراً إلى أنه بمجرّد التخلص بالكامل من وجود التنظيم في سورية والعراق ستبقى قوات «التحالف» في مواقعها للتأكد من عدم تمكن «الجهاديين» من إعادة تنظيم صفوفهم.
وتابع: «نريد التأكد من أنهم لن يتمكنوا من إعادة الاحتشاد»، وذلك بالتعاون مع الجيش العراقي وقوات سورية الديمقراطية، ولفت إلى أنه «سيكون هناك حتما عملية انتقالية، انتقال بطيء. كل هذا لن يحصل بين ليلة وضحاها».
وقال باريزو: إن القتال ضد داعش سيستمر «على الاقل شهرين أو ثلاثة أشهر»، مضيفاً: «نحن حريصون على قتلهم جميعاً».
إلى الحسكة، حيث انفجرت عبوة ناسفة في مدينة الشدادي الواقعة في القطاع الجنوبي من ريف المحافظة، بينما أكدت مصادر إعلامية معارضة أنها تسببت بإصابة شخص على الأقل بجراح، وأضرار مادية في سيارة.
ويعد هذا الانفجار الأول من نوعه منذ أشهر في المدينة التي تخضع لسيطرة «قسد» على حين أكدت مصادر إعلامية معارضة أن العبوة استهدفت دورية لـ«وحدات حماية الشعب».
من جهة أخرى، قتل عنصران من «وحدات حماية الشعب» بعد استهدافهم من قبل الجيش التركي في حي المحطة والبوابة الحدودية في مدينة رأس العين بالحسكة وذلك خلال تبادل إطلاق نار بين الطرفين.
أما في منبج بريف حلب الشمالي الشرقي، فقد شهدت المدينة إضراباً عاماً وإغلاقاً للمحلات التجارية بسبب انتهاكات مسلّحي «قسد» بحق المدنيين في المدينة.
بموازاة ذلك، أكد عضو الهيئة التنفيذية في «التحالف الوطني الديمقراطي السوري» حسين عثمان أن مدينة منبج تدار من أبنائها.
ووصف عثمان وفق وكالة «هاوار الكردية الاتفاق الأخير بين أميركا وتركيا حول منبج بأنه «اتفاق سياسي دعائي»، وقال: إن «أردوغان يدرك بأن منبج تدار من قبل أبنائها، لكنه حاول إيهام شعبه بأنه حقق نصراً سياسياً في منبج عبر الإعلام».
وفي ريف حلب الشمالي، لفتت مصادر إعلامية معارضة إلى إصابة ٤ أطفال بجراح إثر انفجار طلقة رشاش لم تكن قد انفجرت من قبل في قرية راعل، في حين عثر على جثمان رجل مقتول بطلق ناري في بلدة الليرمون، ولا تزال أسباب وظروف مقتله مجهولة حتى اللحظة.
وفي إدلب استمر الفلتان الأمني في المحافظة التي يسيطر على معظمها تنظيم «النصرة»، حيث انفجرت سيارة مفخخة قرب مقر لما يسمى «جيش إدلب الحر» في بلدة التمانعة في ريف إدلب الجنوبي ، ما أسفر عن مقتل شخص، وإصابة آخرين بجراح، بينما عثر على جثة رجل على الطريق الواصل إلى حمام الشيخ عيسى بريف جسر الشغور الشرقي، وعليها آثار تعذيب، ولا تزال ظروف مقتله وأسبابها مجهولة حتى ساعة تحرير هذا الخبر، بحسب مواقع معارضة.
وبعد تصاعد الحديث عن اقتراب توجه الجيش العربي السوري لإطلاق عملية في إدلب وريف اللاذقية الشمالي، نقلت مواقع معارضة عن العميد الركن الفار أحمد رحال تحذيره الإرهابيين من خطط الجيش والحليف الروسي.
وقال رحال في تغريدة على حسابه في موقع «تويتر» تحت عنوان «جبهة الساحل بخطر»: إن «المتابع لما تكتبه الصحافة الروسية وتصريحات مسؤولي (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين والمبررات التي يسوقون لها للحرب توضح له حجم التهديدات التي تقترب مما تبقى من جبهة الساحل بجبلي الأكراد والتركمان».
وأضاف «وهذا لا يعني زوال الخطر عن جبهات إدلب؛ فقد تكون جبهة الساحل هي الخاصرة الرخوة التي من خلالها تتم عملية الاختراق والعبور لجبهات إدلب وسهل الغاب وريف حماة الشمالي».

الأمم المتحدة تدعم مهمة روسيا وفرنسا الإنسانية في الغوطة الشرقية

وكالات

أعلنت الأمم المتحدة، أمس، عن استعدادها لتقديم الدعم لضمان نجاح عملية تقديم المساعدات الإنسانية من فرنسا وروسيا إلى غوطة دمشق الشرقية، بعد أن أعلنت في وقت سابق أنها لن تشارك في تسليم تلك المساعدات.
وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أمس على الحساب الرسمي للمكتب على موقع «تويتر»: «يرحب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالمبادرة الفرنسية- الروسية الأخيرة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى الغوطة الشرقية»، وأضاف: إن «مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على استعداد لتقديم الدعم اللازم لضمان نجاح هذه العملية الإنسانية الهامة».
جاء ذلك، بعد يوم على إعلان متحدثة باسم الأمم المتحدة في دمشق، أن المنظمة الدولية لن تشارك في مبادرة فرنسية روسية لإيصال المساعدات الطبية إلى الغوطة الشرقية التي تسيطر عليها قوات الجيش العربي السوري، بحسب ما نقلت وكالة «رويترز».
وقالت المتحدثة: «إن الهلال الأحمر العربي السوري سيوزع المساعدات ولن يكون هناك إشراف للأمم المتحدة على العملية خلافاً لتقارير سابقة».
وكانت فرنسا أعلنت أنه سيجري توزيع المساعدات تحت إشراف مستقل من فريق تابع للأمم المتحدة كي تضمن أين ستذهب تلك المعونات ومتى سيتم توزيعها.
وزعم مصدر دبلوماسي فرنسي يوم الجمعة، أن فرنسا «لا تأتمن على المساعدات مع الهلال الأحمر العربي السوري».
وقالت وزارة الخارجية الفرنسية يوم الاثنين إن المساعدات «جرى تسليمها إلى الأمم المتحدة، التي سوف تشرف على توزيعها».
ونقلت «رويترز» عن مصدر بالوزارة قوله: إن «التصريحات التي ذكرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في دمشق لا تتماشى مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الروس والأمم المتحدة».
وأضاف: «نعد حالياً التوضيحات الضرورية ونحن على ثقة من استكمال هذه العملية الإنسانية».
ونشرت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري صوراً على «تويتر» تشير إلى توليها مسؤولية المساعدات قائلة: إنها ستذهب إلى أشد الفئات احتياجاً.
ووصلت المساعدات التي تزن ٥٠ طناً على متن طائرة روسية إلى قاعدة «حميميم» العسكرية الروسية في ريف اللاذقية قادمة من فرنسا يوم السبت، وذلك بعد اتفاق بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في أعقاب محادثات منذ أيار الماضي.
وجاء في بيان روسي- فرنسي مشترك، نشرته وزارة الخارجية الروسية وقصر الإليزيه، الجمعة، أن العملية الإنسانية المشتركة تهدف إلى تلبية احتياجات المدنيين في مدينة دوما بالغوطة الشرقية، وتقديم المساعدات الطبية العاجلة للأشخاص الموجودين في المستشفيات التي تديرها لجنة الهلال الأحمر العربي السوري.
واستعادت قوات الجيش العربي السوري الغوطة الشرقية من الإرهابيين في نيسان بعد عملية عسكرية خاطفة في المنطقة.

وجود أميركا وفرنسا وتركيا «احتلال».. وأي حوار أو طرح بعيداً عن العاصمة سيبقى هشاً

حدو لـ«الوطن»: دمشق مصدر أي غطاء شرعي ووطني

سامر ضاحي

المستشار الإعلامي السابق لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية ريزان حدو (عن الإنترنت)

اعتبر المستشار الإعلامي السابق لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية، ريزان حدو، أن أي حوار أو طرح يقوم به «مجلس سورية الديمقراطية»، «يكون بعيداً عن دمشق سيبقى هشاً ومكشوفاً»، وأن «أي غطاء شرعي ووطني مصدره دمشق فقط»، مشدداً على أن أي تواجد عسكري في سورية دون طلب حكومتها الشرعية هو «احتلال» و«غير شرعي».
وفي تصريح لـ«الوطن»، قال حدو: إن «المعيار في تصنيف التدخلات في سورية إلى شرعية وغير شرعية هو القوانين والتشريعات والأعراف الناظمة للعلاقات الدولية. الآن من يشغل مقعد سورية في الأمم المتحدة على سبيل المثال هو الدكتور بشار الجعفري ممثلاً للحكومة السورية وبناءً عليه فإن أي دولة أو جهة تدخلت بالحرب التي تجري على الأراضي السورية بالتنسيق مع دمشق يعتبر تدخلها شرعياً، ومن لم تنسق مع دمشق يعتبر تدخلها وتواجدها العسكري غير شرعي وبمثابة قوة احتلال، بما في ذلك التدخل الأميركي والفرنسي والتركي وهذا ليس موضوعاً مزاجياً».
واعتبر حدو، أن التدخلات الشرعية جاءت كنتيجة للتدخلات غير الشرعية، وهذا ليس تحليلاً إنما استعراض للأحداث التي مرت بها الأزمة السورية، ورأى أن المثال الأوضح على التدخل غير الشرعي كان في ٨ تموز ٢٠١١ عندما زار مدينة حماة كل من السفير الأميركي السابق روبرت فورد ونظيره الفرنسي اريك شوفالييه، قبل أن يعيد الجيش فرض سيطرته على مدينة حماة إثر عملية بدأت في ٣١ تموز ٢٠١١.
وأشار إلى أسماء المظاهرات في أيام الجمعة التي كانت تدعو إليها التنسيقيات والمعارضة منذ ٩ أيلول ٢٠١١ باسم «الحماية الدولية» وفي ٢٨ تشرين الأول ٢٠١١ «الحظر الجوّي» وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠١١ «تجميد العضوية مطلبنا» و١٨ تشرين الثاني ٢٠١١ «جمعة طرد السفراء» إلى يوم الجمعة ٢ كانون الأول ٢٠١١ «المنطقة العازلة مطلبنا»، وفي ١٦ آذار٢٠١٢ «التدخل العسكري الفوري» وفي ١٠ آب بعدها «سلحونا بمضادات الطائرات».
ولفت حدو إلى أنه تم خلال تلك الفترة إدخال الآلاف من العناصر الإرهابية من شتى أصقاع العالم إلى سورية إضافة إلى آلاف الأطنان من الأسلحة بشكل علني، في حين بقي الجيش السوري وحده يواجه هذه التدخلات الخارجية غير الشرعية ما يناهز العامين إلى أن بدأت التدخلات الشرعية بطلب من دمشق مع تدخل إيران وحزب الله عام ٢٠١٣ ولاحقاً التدخل الروسي ٢٠١٥.
ورأى أن هذا ليس موقفاً طارئاً أو جديداً في العلاقات الدولية بين الدول الحليفة، فالوضع الطبيعي أن يدعم الحلفاء بعضهم البعض في الأزمات الداخلية أو الخارجية بغض النظر إن كانت أزمة سياسية أو عسكرية أو مالية.
وأضاف: بكل الأحوال أنا كمواطن سوري أتمنى أن أرى السوريين فقط على الأراضي السورية، أما غير السوريين فمرحباً بهم كسياح فقط، فسورية كانت قبلة العالم للتمتع بجمال طبيعتها وآثارها الشاهدة على عراقة حضارتها، ويجب أن تعود كما كانت وأقوى.
وعن المفاوضات بين الحكومة السورية و«مجلس سورية الديمقراطية» في الحسكة، قال حدو: «دعني أستخدم كلمة حوار وليس مفاوضات، لأن الوضع الطبيعي أن يتحاور السوريون، وغير الطبيعي أن يتفاوضوا، بكل الأحوال قادة «مجلس سورية الديمقراطية» ينفون حدوث أي حوار حتى الآن، ولم يصدر أي إعلان رسمي عن الحكومة السورية، وشخصياً أرى أن كل تأخير في هذا الحوار هو خطأ كبير يرتكب بحق الوطن السوري، وأخشى ما أخشاه أن التأخير غير المبرر قد يوصل لمرحلة يخسر فيها عنوان «أن تأتي متأخراً أفضل من ألا تأتي»، لصالح عنوان «الصيف ضيعت اللبن»، وهذا ليس موقفا مستجدا، أنا منذ سنوات أتبنى هذا الخيار، فقبل سنوات عندما كان البعض يراهن على سقوط دمشق بيد الإرهابيين، طلبت وعلى الإعلام لقاء رئيس بلدي الرئيس بشار الأسد أكرر الطلب الآن عبر منبركم.
وشدد حدو على أن «دمشق هي عاصمة ومركز سورية وأي حوار أو طرح بعيداً عن المركز سيبقى «مهمشاً وهشاً ومكشوفاً»، و«أي غطاء شرعي ووطني مصدره فقط دمشق».

الوطن
سورية يومية سياسية مستقلة
عين على الوطن..
www.alwatan.sy

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
رئيس تحرير الوطن أون لاين: رامي منصور
المدير الفني: لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ - ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠